مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر

م. م. وجيه عفدو علي
كلية العلوم السياسية / قسم السياسة العامة
جامعـــة الموصـــل

المقدمة

ان الحديث عن موضوع المجتمع المدني بات حديث الساعة، حتى اصبح الأهتمام به واضحا من خلال عقد الندوات والمؤتمرات في العديد من دول العالم، من أجل معاجلة الجوانب والظروف التي تسهم في تعزيز دور المجتمع المدني في التحول وتعزيز مسارات الديمقراطية، وتهيئ السبل الكفيلة لحمايتها، وقادرة ايضا على تحقيق ما تتطلبه حياة الناس، وعلاقاتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية من مقومات ومعارف وتقنيات ومعطيات، بل أن أهم عنصر في الديمقراطية كما يعتقد كثيرون هو وجود مؤسسات المجتمع المدني.

لذلك يعد موضوع المجتمع المدني من المواضيع التي أهتم بها علم السياسة بشكل عام والفكر السياسي بشكل خاص، ومن المصطلحات المتداولة في الخطاب العام، ومن هنا يصح القول بأن مفهوم المجتمع المدني يحتاج إلى جهد فكري وعقلي كبير، وإلى مزيد من إلقاء الضوء عليه، على كثرة ما كتب فيه.

وإن لفكرة المجتمع المدني أهمية بالغة في بناء المفاهيم، ولعل مفاهيم: التنمية والعلمانية وحقوق الإنسان في مقدمة المفاهيم التي تعكس ذلك بشكل واضح.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح مفهوم المجتمع المدني وجذوره التاريخية، وكذلك بيان وجهات النظر المختلفة حول مفهوم المجتمع المدني، وعلاقاته بالمفاهيم الاخرى لاسيما العلمانية والتنمية، وحقوق الإنسان.

فرضية الدراسة:

إن الفرضية التي تقوم عليها هذه الدراسة تقول بأن مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر غير متفق عليه، وان الخلاف حول مفهوم المجتمع المدني واسع، وكذلك ان علاقة المجتمع المدني بالمفاهيم الاخرة مثل العلمانية والتنمية غير واضح بشكل كامل، لذلك فإن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة وتحليل موضوع المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر.

منهجية الدراسة:

بما أن البحث العلمي هو عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث)، من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة لتحقيق هدف معين، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث).

إستجابة لحاجة البحث لأكثر من منهج من مناهج البحث العلمي، فقد تم استخدام المنهج التحليلي من خلال متابعة وتحليل كتابات المفكرين حول المجتمع المدني وتحليلها للوصول الى مضامينها الدقيقة، فضلا عن اعتماد المنهج التاريخي من أجل متابعة والتعرف على اراء رواد الفكر السياسي حول مفهوم المجتمع المدني.

هيكلية الدراسة:

توزعت هيكلية الدراسة على مبحثين ومقدمة وخاتمة، تناول المبحث الأول مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر من خلال مطلبين رئيسين، عالج المطلب الأول مفهوم المجتمع في الفكر السياسي المعاصر مسلطا الضوء على التعريفات والمفاهيم المختلفة للمجتمع المدني، في حين تطرق المطلب الثاني إلى المراحل التاريخية التي مر بها مفهوم المجتمع المدني.

أما فيما يخص المبحث الثاني فإنه يبحث في العلاقة بين المجتمع المدني والعلمانية والتنمية وحقوق الإنسان، من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطلب أساسية، يسلط الأول الضوء على العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية، بينما خصص الثاني لدراسة العلاقة بين المجتمع المدني والعلمانية، في حين عالج الثالث العلاقة بين المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

وقد انتهت الدراسة بخاتمة تضمنت جملة من الاستنتاجات توصل إليها الباحث في دراسته.

وأخيرا أسأل الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في إنجاز هذا الجهد المتواضع... **ومن الله التوفيق.**

المبحث الأول

مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر

شكل موضوع المجتمع المدني والاشكاليات المرتبطة به موضوعا مهما للنقاشات بين المفكرين والكتاب لعصور طويلة، كون المجتمع المدني اخذ حيزا كبيرا في أدبيات الفكر السياسي، باعتباره يشكل عاملا ضروريا من عوامل استقرار المجتمعات، والانتقال إلى حالة الدولة المدنية، وفي الوقت ذاته العمل على تلبية الاحتياجات العصرية

للمواطنين، وعلى جعلهم يشعرون بمقومات شخصيتهم، بوصفهم افرادا لهم حقوق وحريات، وعليهم واجبات.

حيث يشير مفهوم المجتمع المدني الكثير من النقاش والجدل لتأصيل المفهوم، لذلك يجب القول أن تعريف المفاهيم أمر في غاية الأهمية في أي مجال علمي، والحقيقة أن أغلب المفاهيم وخاصة الأجتماعية تتداخل في معناها.

بناءا على ذلك سنتناول في هذا المبحث مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر من خلال مطلبين اساسيين هما:

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر.

المطلب الثاني: نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر.

المطلب الأول

مفهوم المجتمع المدني

يقول مثل صيني (إذا سألت ستكون جاهلاً لمدة خمس دقائق، وإذا لم تسأل ستكون جاهلاً طيلة حياتك).

يمكن القول، انه من الخطأ استعمال الكلمات من دون تحديد مفاهيمها، فغالبا ما يؤدي أهمال تحديد المفاهيم على رأي المؤرخ اليوناني (توسيديوس) إلى ان نمتدح الطاعة العمياء كأنها الحرية، ونمجد الوحدة المفروضة بالاكراه، كأنها تحقيق الديمقراطية(١)، لذلك نجد من الضروري تحديد مفهوم المجتمع المدني، وبالتالي الاطلال على التطور التاريخي للمفهوم مما يسمح معرفة التطورات التي جرت على هذا المفهوم.

من الطبيعي ان يختلف الباحثون حول " المجتمع المدني "(٢)، لذلك تساق تعريفات كثيرة للمجتمع المدني، أي يمتلك معاني ودلالات مختلفة، ويمكن القول أن أسباب الاختلاف فيما بينها تنم عن أختلاف في الزمن والبيئة والمعطيات والانتماء الفكري.

يستخدم مفهوم المجتمع المدني اليوم في السوسيولوجيا السياسية بمعان تتجاوز ارثه الليبرالي الكلاسيكي كما تتجاوز استعمالاته الماركسية العقائدية، فمن التعريفات الرائجة للمجتمع المدني اليوم انه يمثل " كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة"(٣).

وفي الادبيات العالمية والمحلية تتعدد اليوم المصطلحات والتسميات التي تطلق على المجتمع المدني ومنها: المنظمات غير الحكومية، أو غير الرسمية، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخيري والتطوعي، جمعيات النفع العام(٤)، ومنها كذلك أن المجتمع المدني هو " النسق السياسي المتطور الذي تتيح صيرورة تمأسسه (تمفصله في مؤسسات) مراقبة المشاركة السياسية " (٥).

وتطلق التسميات على مساحة النشاط الاجتماعي والممارسات العامة الفردية والمؤسسة خارج نطاق القطاع الحكومي وقطاع الاعمال والموجهة للصالح العام، وأصبح المفهوم ينسب إلى الحضارة الاوربية الحديثة، وتحديدا إلى دائرة السياسة والدولة والعالم الواقعي والعلماني، ثم اخذ معنى اكثر تخصصا في الأعمال الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي، فكان المجتمع المدني مرادفا للمجتمع المتحضر الذي لا تحكمه دولة استبدادية، وطبائع واخلاق الناس فيه مهذبة في مقابل المجتمع البربري الذي ينعدم فيه الأمن والاخلاق(٦).

إضافة إلى ذلك ان المجتمع المدني في جوهره يمكن ان يتصف بالتوتر ما بين وجهة نظر فردية مضمونها توفير الحقوق الاساسية للفرد، وبين البعد الاجتماعي للمجتمع الذي دعا الحاجة إلى احترام متطلبات الفضيلة المدنية، والهدف من وجود مجتمع مدني هو السماح للأفراد باتباع مفاهيمهم الذاتية في الحياة، ولكن في الوقت نفسه، في إطار احترام قيود والتزامات الفضيلة المدنية(٧).

يمكن القول ان فكرة المجتمع المدني دخلت إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة(٨)، حيث يتميز المجتمع السياسي عن الجماعات الاجتماعية الاخرى، بطابعه الكلي، إذ عو ينطوي على جماعات اجتماعية

اخرى، ولا ينطوي هو في أي جماعة اجتماعية، بمعنى أن المجتمع السياسي هو مجتمع شامل وفوق كل الجماعات الاجتماعية الخاصة المتكونة في داخل المجموعة البشرية التي يؤلفها، ووضح (صادق الاسود) المجتمع السياسي بأنه مؤلف من مجموعة بشرية تحتا مكانا معينا من الارض، ولها اجهزة، وتنظيم ووسائل مادية، ولها نظام سنني (قواعد قانونية وغير قانونية)، وهي وعاء السلطة وما يرتبط بها من ظواهر وعلاقات(٩).

زيادة على ذلك ينبغي القول ان مفهوم المجتمع المدني لم يظهر بشكله الخالص إنما ظهر كما هو حال ظهور وتبلور مفهوم الديمقراطية، من خلال تطور تاريخي يفسره منتظم فكري فلسفي مر بمرحلة تبلور عديدة منذ بروزها بهيئة نطف في فكر الفيلسوف الانكليزي (جون لوك)(١٦٣٢-١٧٠٤)، أو بصورة ناضجة في فكر الفرنسي (جان جاك روسو) (١٧١٤-١٧٨٨)، أو أكثر نضجا في فلسفة الحق للفيلسوف الالماني (جورج فريدريك هيغل)(*) فيما بعد(١٠).

فقد حاول كل من (لوك وروسو وهيغل) ان يربطوا نشوء المجتمع المدني بعملية " انتقال " و " خروج " التجمع البشري من حالة إلى حالة اخرى، فقدموا الصياغات الأولى لمفهوم المجتمع المدني بوصفه كل تجمع بشري أنتقل أو خرج من حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية التي تمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، وبهذا المعنى فأن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم سياسيا، أو أن المجتمع المدني يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه، كل يضم المجتمع والدولة معا(١١).

أما مفهوم المجتمع المدني عند (هيغل) فأنه أوسع، ذلك أنه لا يحتوي فقط العلاقات الاقتصادية وتشكيل الطبقات، بل هو بنية ألية قضائية وإدارية وتعاونية، والتجديد الهيغلي ينشئ المجتمع المدني كحالة وسيطة بين العائلة من جهة، والدولة من جهة أخرى، لهذا السبب لا يتضمن مفهوم (هيغل) كل مؤسسات وعلاقات ما قبل الدولة (كالأسرة) كما هو حال المجتمع الطبيعي عند (لوك) بل هو مستوى العلاقات الاقتصادية بتنظيماتها الخارجية طبقا لمبادئ الدولة الليبرالية، أي أنه يحتوى مجتمع البرجوازية ودولتها(١٢).

هذا وقد بذل (هيغل) جهدا كبيرا في كتابه " فلسفة الحق " الصادر عام ١٨٢١م، ليحذر من الخلط بين الدولة والمجتمع المدني، إذ أنه أكد أن المصالح المعنية لكل فرد تقع في نطاق المجتمع المدني، وخارج المصلحة العامة المطلقة للدولة(١٣).

ولكن الخطأ الذي وقع فيه (هيغل) هو أنه جعل من مصلحة الدولة حقيقة مطلقة على وجه العموم، وكان يقصد بذلك أن المجتمع المدني ليس شيئا منفصلا عن الدولة، وأنه يفقد معناه دون الدولة، فالمجتمع المدني عند (هيغل) أصغر من الدولة، وهو يصفه تحت الدولة كنوع من التبعية للدولة(١٤).

في حين نظر (كارل ماركس)(١٨١٨-١٨٨٣) إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة وفضاءا للتنافس والصراع ليس الاقتصادي فقط، كما يرى (هيغل) بل السياسي والطبقي أيضا، هذا الفضاء الذي سيخصه (ماركس) بفرع معرفي مستقل هو الاقتصاد السياسي(١٥).

وتجدر الإشارة، أن ما يدل عليه تحليل (ماركس) هو أن الفصل بين الدولة والمجتمع ليس عنصرا خارجيا على طبيعة الدولة، أنه أحد عناصرها التي تعرف بها الدولة هي بدقة تنظيم مجرد والذي يوجد بنفسه خارج وفوق المجتمع المدني(١٦).

أما المفكر الايطالي الماركسي (أنطونيو غرامشي) (١٨٩١-١٩٣٧)، فتعد كتاباته من أبرز الاطروحات في مجال المجتمع المدني، وبخاصة للمثقفين العرب، حيث ركز على عنصر الثقافة فقد عرف المجتمع المدني بأنه " الهيمنة الثقافية والسياسية، حيث تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء اخلاقي للدولة(١٧)، كما نظر (غرامشي) إلى الدولة بصفتها المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني، لقد كان (غرامشي) ينظر إلى المجتمع المدني بصفته فضاء للهيمنة الثقافية والايديولوجية، حيث تسعى التنظيمات الخاصة، مثل دور العباده، النقابات والمدارس إلى تنسيق وتوحيد المواقف الفئات والطبقات الاجتماعية كمقدمة لابد منها لتحقيق السيادة السياسية، وهكذا يرى (غرامشي) على غرار (أبن خلدون) أن العوامل الثقافية هي الأساس وشرط نجاح العوامل السياسية(١٨).

بناءا على ذلك، يقول (غرامشي): ينبغي التمييز بين المجتمع المدني كما تصوره (هيغل)، وكما نستخدمه نحن في هذا المقام، أي بمعنى الهيمنة السياسية والثقافية لجماعة اجتماعية على المجتمع كله باعتبارها المضمون الاخلاقي للدولة، من جهة، وبين المجتمع المدني كما يتصوره الكاثوليك، فهو عندهم المجتمع السياسي للدولة الذي يقابله مجتمع الاسرة ومجتمع الكنيسة(١٩).

وتجدر الاشارة، أن مفهوم (ماركس) للمجتمع المدني يتطابق مع البنى التحتية التي هي المهيمنة، بينما العملية عند (غرامشي) تكون للبنى الفوقية، الثقافة والايديولوجية تمارس الهيمنة على المجتمع المدني.

وفي هذا الشأن يشير بعض الباحثين ألى ان المجتمع المدني " هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السلمية للتنوع والخلاف "(٢٠).

وضع (بيتر بيرغر وجون نيوهاوس) جوهر المجتمع المدني باكثر الاشكال فعالية في جيلنا من خلال كتابهما الكلاسيكي " من أجل تفويض الناس " دخل تعبير البنى الوسيطة إلى لغتنا العامية، وكانا يقصد أن تعبير البنى الوسيطة مؤسسات مثل الأسرة، والكنائس، والمعابد، والجمعيات الطوعيو، والأحياء السكنية، التي تقع بين الفرد والدولة، وقد جادلا بأن " البنى الوسيطة " ضرورية جدا في المجتمع الديمقراطي(٢١).

وفي نفس السياق، يشير مفهوم المجتمع المدني بأنه مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقثافية(٢٢)، التي تتولى مهمة الوساطة بين المجتمع والدولة، لذا فهو مجموعة البنى السياسية والاقتصادية والتكوينات والهياكل الأجتماعية المختلفة في المجتمع(٢٣).

وينظر هذا التعريف بعده المرحلة المتوسطة بين الرابطة الاسرية القائمة على القرابة والتبعية العصبية االمباشرة، وبين الدولة المتمثلة للمصلحة العامة، فالمسافة بين الاسرة والدولة مسافة واسعة بل مخيفة– بحسب بعضهم– ولا بد من ملئها بمكونات

المجتمع المدني عن طريق ايجاد الممكنات القادرة على حماية الفرد من سلطان الحكومة وطغيانها بل حماية حقوق المواطن من عنت المجتمع واستبداد الاكثرية واستهتار الدكتاتوريات بشتى ألوانها(٢٤).

وعليه، أن أحد تعريفات المجتمع المدني هو " شبكة التفاعلات والتنظيمات التي توجد بين الاسرة والدولة، وهذا الفضاء أو المجال بين الأسرة والدولة هو الذي اطلق عليه.. فضاء الحرية هو فعلا الفضاء الحر الوحيد الذي يدخله الفرد ويخرج منه بملء إرادته وحريته(٢٥).

بناءا على ما سبق، أن المجتمع المدني يشمل على أشكال تنظيمية عديدة مستقلة عن الدولة أو الاسرة ماليا أو إداريا وتنظيميا، ومن أهم هذه التنظيمات، النقابات العمالية والمهنية والمنظمات الطوعية غير الحكومية إلاعلام الحر، الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث، والجمعيات الثقافية، الاتحادات الطلابية والشبابية والتجمعات الدينية والاجتماعية.

وعلى الرغم من شيوع مفهوم المجتمع المدني في الادبيات الاجنبية والعربية إلا أن هناك تفاوتا في تحديد العناصر والقوى التي يتشكل منها ما يسمى المجتمع المدني(٢٦).

تأسيسا على ذلك، ينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة مقومات أو اركان أساسية وهي (٢٧):

الركن الأول: هو الفعل الإرادي الحر، فالمجتمع المدني يتكون بالارادة الحرة لأفراده، لذلك فهو غير الجماعة القرابية – مثل الاسرة والعشيرة والقبيلة، ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، والمجتمع المدني غير الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على اقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم، وينظم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

الركن الثاني: هو التنظيم الجماعي، فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات كل تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضاء أختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينظمون إليه فيما بعد، وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها وواجباتها فيما بعد، ولكن يبقى أن هناك " تنظيما"، وهذا التنظيم هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما.

الركن الثالث: واخيرا هناك ركن ثالث للمجتمع المدني، هو ركن أخلاقي سلوكي، وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والاخرين، وعلى حق الاخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

وأن المجتمع المدني يعد موضوعا مهما لأنه في المجتمع المدني يطور الأفراد الطاقة الاخلاقية والوعي، مما يساعد في حماية الحرية الأساسية التي يقدرها الناس في المجتمع الحديث، وعموما فأنه خارج بيئة المجتمع المدني بل يكون لدى الناس أهتمام بمعايير المدنية، بما فيها التسامح والاحترام المتبادل، ومن ثم فبدلا من نظام يؤمن الحقوق والحرية سيبدوا المجتمع عدوانيا بالنسبة لهم وبدون حرية يفقد الأفراد القدرة على إيجاد حياة لأنفسهم يعدها الجميع ذات معنى وقيمة مستمرة(٢٨). والحرية ينبغي أن لا تكون إلا بحدود مفهوم الحق المدني، وهو حق كل مواطن في التصرف ضمن حقوقه الطبيعية التي أباحها له العقد الشرعي، وعلى الأصح أمتنع عن التدخل فيها لأصالتها وضرورتها(٢٩).

فمثلا نص العقد على حرية التعبير ضمن الحدود التي لا تسيئ إلى كيان الأمة ومقدسات الشعب وهيبة الدولة، فهذا حق طبيعي تكفله الدولة إذ هو غير الفوضى والتسيب، وأن العدل ضرورة قصوى يعنى غيابه غياب الحق المدني(٣٠).

نلاحظ مما تقدم، أن مفهوم المجتمع المدني يعد من أهم مفاهيم علم الاجتماع السياسي الحديث والمعاصر، وأن المجتمع المدني مفهوم متحرك ومتطور، وليس مفهوم جامد، لذلك لا يوجد تعريف محدد للمجتمع المدني، حيث أن كل تعريف يمثل المرحلة أو المدة الزمنية التي ظهر فيها هذا التعريف أو ذاك، بمعنى أن زمانية المفهوم ومكانته (الواقع) يختلف عن واقع نفس المفهوم، والخلاصة أنه تعدد الصيغ والتفسيرات للمفهوم ناجمة عن تعدد الأطر الزمانية والمكانية لذلك المفهوم.

المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني:

أولا – مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الغربي:

إن لكل لفظة تاريخا كتاريخ الأشخاص والأمم، فقد توضع الكلمة لمعنى ثم يتطور المعنى بتطور العصور، فيضيف إليها كل عصر معنى جديدا، فيبقى اللفظ على حالهِ ويتغير المعنى تغيرا قريبا أوبعيدا(٣١).

لقد خرجت السياسة من التاريخ، ولابد من ا لرجوع اليه لتبين كيفية قيام المجتمعات ونشوء الأحزاب والمؤسسات السياسية، فالدراسة التاريخية اساسية لفهم الموضوع الذي نحن بصدده، والتاريخ ضوء كاشف يدل على نشأة الأحزاب وغيرها من المؤسسات(٣٢).

شهدت السنوات الأخيرة استخداماً واسعاً لمصطلح المجتمع المدني، حيث أعدت البحوث والدراسات، وعقدت المؤتمرات، والحلقات النقاشية للتعريف بالمجتمع المدني والدور الذي يمكن أن تلعبه منظماته في سياسات الدول، وفي التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية البشرية وحماية البيئة.

انطلاقا من ذلك، نستطيع القول، أنه ليس هناك مفهوم ثابت وجامد وناجز وقابل للاستخدام في كل زمان ومكان، لذلك فالمفهوم مرتبط بتاريخ نشأته، أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه، كما هو مرتبط بالاشكاليات النظرية التي رافقت هذه

المشكلات أي بنوعية المناظرة الفكرية التي دارت حول المشاكل المطروحة والطريقة التي واجهه بها المثقفون، فهو بالضرورة ابن بيئة تاريخية اجتماعية محددة، كما وهو ابن فكر محدد أيضا، ثم إن المفاهيم لا تولد في النظرية فقط وعبر التفكير، أي لا يستقل واحدها من الآخر بصورة منطقية ورياضية ولكن ظهورها وتطورها يرتبطان بالصراع الاجتماعي(٣٣).

وعليه، أن الفكر السياسي الإغريقي، قد أصبح المنطلق الأساس لنشأة الفكر السياسي الغربي الذي تعاظم أثره في العالم المعاصر(٣٤).

من الواضح أن مفهوم المجتمع المدني نشأ لأول مرة فى الفكر اليونانى الاغريقى، حيث أشار اليه الفيلسوف الاغريقي (أرسطو) (٣٨٤-٣٢٢ ق.م)، باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين" أى أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدنى، بمعنى أن هذا المصطلح ليس جديداً إذ يعود تاريخه إلى عهد (أرسطو) والذي أشار إلى المجتمع المدني كمرادف للمجتمع السياسي **Political Society** أو باعتباره يمثل مجموعة سياسية خاضعة للقوانين.

أي أن مفردة المجتمع المدني، ابتداءا أنطلقت مع (أرسطو)، حيث استخدم مفهوم المجتمع المدني مرادفا للدولة، وسماه بالمجتمع السياسي، والترجمة الحرفية للمفردة هي Nonian Politke وترجمت إلى اللغة الانكليزية Communi Poliricai ثم Association Society، وظل هذا المصطلح تحمل دلالته اللغوية الصفة السياسية حتى جاءت الترجمة الفرنسية لكتاب السياسة (لأرسطو) ما أستحدثت لفظة Civil، بدلا من Political وصفا للدولة المدنية(٣٥).

لا نجد لدى (أرسطو) فصلا بين حيز عام سياسي (الدولة) وحيز عام Sphere Public، والحيز العام الوحيد هو الدولة/المجتمع أو المجتمع/السياسة، ولذك فإن الدولة في الواقع ليست حيزا عاما، واعتبارها حيزا عاما هو إسقاط لمفاهيم الحاضر على الماضي، كما أن العائلة أو المنزل ليست حيزا خاصا، أي أن الفصل بين الدولة والمنزل في حينه ليس فصلا بين حيز عام وحيز خاص، كما نفهمه اليوم، وكما تفاوت بينهما

الحدود تبعا للحالة القانونية والثقافة السائدة، وغيرها من الاعتبارات ليست العائلة حيزا خاصا وانما هي مركب الاصغر من مركبات الدولة ممثلة بسيدها أو رب العائلة(٣٦).

أن التجربة الاجتماعية قد غدت عند اليونان موضوع تفكير إيجابي، لأنها كانت تتأسس في المدينة، حيث كانت تجري نقاشات عامة لقضايا ملموسة تقارع فيها الحجة بالحجة، بمعنى أن العقل اليوناني لم يتشكل من خلال علاقة الانسان بالاشياء الطبيعية، بقدر ما تكون من خلال علاقة الناس بعضهم ببعض، أي أن العقل اليوناني والفلسفة اليونانية كذلك سواء في محدوديته أو في ابتكاراته هو أبن المدينة.

بناءا على ذلك، يمكن القول ان مفهوم المجتمع المدني مفهوم وثيق الارتباط بالحضارة الغربية، يضرب بجذوره في اصولها القديمة، وتنعكس على مدلولاتها خبرات شعوبها المختلفة، والمدارس الفكرية التي تبلورات على اساس هذه الخبرات، مع ان المدارس استخدمت هذه المفهوم لاتتفق على توصيف معين واحد للمجتمع المدني، الا ان هناك قسمات مشتركة بين التفسيرات المتعددة التي اعطتها له، مما يبرر استمرار استخدام المفهوم نفسه للاشارة الى الجوانب المتعددة التي تفاوتت هذه في تأكيدها(٣٧).

ولعل أهم هذه المدارس، التي ارتبطت باستخدام هذا المفهوم هي مدرسة القانون الطبيعي، لاسيما في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والمدرسة الهيغلية، فضلا عن المدرسة الماركسية بتياراتها المختلفة وقد اهتمت المدرسة الاولى بالتميز بينها وبين المجتمع الطبيعي الذي سبق الدولة في تصور اعلامها، بينما اهتمت المدرستان الثانية والثالثة بالتميز بينه وبين الدولة، وان اختلفا في تحديد نمط العلاقة بينها(٣٨).

لقد تطورت فكرة المجتمع المدني بداية من خلال التطابق مع فكرة المجتمع السياسي، ولكن بتميز وانفصال عن الطبيعة، ومن الممكن القول انها تصوير لتطور المدنية/والمدنية البرجوازية الوسطى–الطبقة الثالثة–مقابل الاقطاع الريفي وطبقاته القديمة، كما تطور مفهوم الانسان المتمدن من خلال مقابلته مع الانسان المتوحش المسير طبيعيا وغرائزيا وتمثيلاته المعاصرة، التي بدأت ترد مع تقارير الرحال والمكتشفين من العالم

الجديد، (اوربا المرحلة الماركنتيلية، مرحلة المدينة)، هي ايضا اوربا الانفصال عن صورة الطبيعة في الاذهان(٣٩).

والحقيقة ان مفهوم المجتمع المدني قد تبلور مع مرحلة الحداثة الغربية كرد فعل على سياسة الحكم المطلق الذي ساد في اوربا في العصر الوسيط وبتحالفه مع طبقة الاقطاع والكنيسة، والذين ارتكبوا بأسم هذا الحلف غير المقدس ابشع انواع الالام والعذاب بحق الانسان الذي فقد حريته وامانه الشخصي، فقد كان الانسان في هذه المرحلة يعامل بوصفه من الرعايا وليس من المواطنين، وهو يرزخ تحت اعباء الاستبداد من جراء سياسة الحكم المطلق، وايضا من جراء الاضطهاد والحروب الدينية التي فرقت اوربا، ومن هنا ارتأى بعض المفكرين الذين تأملوا الواقع البائس هناك ان يؤسسوا نظام جديد ينقذ الانسان والمجتمع من هذه المحن، وهذا طبيعي جدا ان تنهض الطبقة المتنورة والمثقفة بمثل هذا الالتزام الفكري والاخلاقي، لعلهم يجدون مخرجا لهذا الوضع الخطير الذي تمر به مجتمعاتهم، فيرى الفيلسوف (جون لوك) باكتشافه قدرة الانسان الكامنة في الدفاع عن نفسه وحريته وعن ممتلكاته، لذلك اقترح ضرورة قيام المجتمع السياسي بسلطة تنفيذية وصلاحيات لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى وايجاد حلول للنزاعات التي يمكن ان تنشأ، وهنا اراد (لوك) استبدال الصيغة الملكية لصيغة اكثر ديمقراطية الا وهي المجتمع السياسي(٤٠).

ويرى (جون لوك) أن المجتمع المدني وفر للناس، وللمرة الأولى إمكانية تنظيم حياة مشتركة حرة ومزدهرة(٤١).

عليه، يمكن القول، ان مفهوم المجتمع المدني في الثقافة الاوربية هي نتاج الوضع التاريخي في اوربا خاصة ما يتصل منها بسيادة الكنيسة والحاكمية المطلقة، حيث ادى هذا الوضع الى النظر الى الدولة نظرة سلبية اما بعدّها وضعا متطرفا أو جهازا قمعيا او وسيلة للسيطرة، وأن الدولة ليست هي التي تكيف المجتمع المدني، بل ان المجتمع المدني هو الذي يكيف الدولة، هذه النظرة للدولة في مقابل المجتمع المدني جعل

الاهتمام يتحول من الكتابة في مكانتها ودورها في المجتمع الى الاهتمام بموضوعات اخرى مثل: الحركات الاجتماعية والطلابية والثقافية والعالمية والنسوية (٤٢).

فضلا عن ذلك، ان بداية تاريخ المجتمع المدني كمفهوم بدأ لأول مرة كأنه منفصل عن الدولة كتجريد رغم كونه متطابقا معها، ولكن هذا التطابق ليس طبيعيا كما أنه ليس معطى طبيعيا مثلما هو الحال عند (ارسطو)، أذ أصبح من الضروري تبرير هذا التطابق وتفسيره الكلاسيكي للعلاقة بين المجتمع وحالته الطبيعية دون الدولة هي حالة حرب، اي حالته الطبيعية هي لامجتمع، هذا من ناحية، وبين الدولة من ناحية الأخرى، تفسير بالعقد الاجتماعي الذي يتنازل فيه جميع الافراد عن جزء من حقوقهم أو عن كافة حقوقهم، إذا فالمجتمع الوحيد الممكن لمجتمع مدني هو الدولة، التحديد الاول للمجتمع هو تحديد سالب، انه لادولة، اي مجتمع طبيعي تسوده حالة الخوف واللاأمن واللاستقرار، أنه بأختصار لامجتمع، ولكن يغدو اللامجتمع مجتمعا يحب ان يتحول الى دولة، الدولة اذا تعطي المجتمع تحديده الموجب ايضا (٤٣).

الانتقال إلى المجتمع المدني ناجم عن احترام التعارضات في قلب الحالة الطبيعية، تعارضات حق الملكية، وحق الحياة وحق صيانتهما، يرتكز المجتمع المدني في هذا التصور على نوع من الاتفاق او العقد الاجتماعي اي اتفاق بين افراد المجتمع على الانتظام في دولة(٤٤).

وتطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الراسمالية حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، وفى نهاية القرن الثامن عشر تأكد فى الفكر السياسى الغربى ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدنى الذى يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا القليل.

وفى القرن التاسع عشر حدث التحول الثانى فى مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقى، وفى القرن العشرين طرح (غرامشي) مسألة المجتمع المدني فى اطار مفهوم جديد فكرته المركزية هى أن

المجتمع المدنى ليس ساحة للتنافس الاقتصادى فقط، بل ساحة للتنافس الايديولوجى منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية.

ثانيا: مفهوم المجتمع المدني الفكر السياسي العربي:

في البداية لابد من التسليم بفكرة، أن المجتمع المدني هو نتاج العقلية الغربية، والفكر الاوربي الحديث(٤٥).

وفي نطاق الفكر السياسي العربي، فلعل من المفارقات ان هذا الفكر لم يتعرف على مفهوم المجتمع المدني بحد ذاته، بل جاء هذا التعرف عبر الاهتمام المتزايد الذي لاقته مؤلفات (غرامشي) في المنطقة العربية بعد السبعينيات القرن الماضي، لكن الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني بدأ يتسرب الى الفكر العربي المعاصر بدءاً من ثمانينيات القرن العشرين خصوصاً في اقطار المغرب العربي، حيث نوقش هذا المفهوم بغرض التفكير في ظروف التحول من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية لاسيما في تونس والجزائر(٤٦).

ولعل اوضح استخدام لمفهوم المجتمع المدني بالمعنى الغرامشي، يمكن رصده في فصول كتاب " الفلسفة الاجتماعية " للدكتور (غانم مهنا) الذي يركز فيه الاهتمام على تقصي الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وحدد فيه مكونات المجتمع المدني وخصوصية الفهم الغرامشي له من منظور الفلسفة النقدية. هذا بالاضافة الى الندوة التي عقدت في تونس حول المجتمع المدني، ثم توالى الاهتمام بالمفهوم، عربياً، لينتقل الى حقل التداول الواسع على صفحات الصحف والمجلات، وفي عقد الندوات كما حدث في ندوة القاهرة عام ١٩٩٠، وندوة بيروت عام ١٩٩٢(٤٧).

وإتجاه اخر يطرح المفهوم في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة، ومجموعة ضوابط تكبح تدخل اجهزتها الادارية والامنية، وتقوم ضد نفوذها الممتد الى مجالات متعددة، أنه لا يتمايز من الدولة فحسب، بل يواجهها ويجابها ويعارضها، وقد تصل معارضتته إلى حد التناقض التناحري في ظروف معينة، وفي حالات محدودة، وهذا

يعني ان تنامي دور المجتمع المدني لا ينطلق من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك، أو كأفكار يتم العمل على إعادة إنتاجها وتعميمها، بل كرؤية تتعلق بمشروع للتحديث، مشروع لتجاوز إشكالية الأنظمة السياسية العربية الملازمة لنشأة الدولة القطرية العربية(٤٨).

وفي سياق الخبرة الاسلامية ان تفرز اشكالا متمايزة نوعا ما قد لاتتخذ بالضرورة احزابا سياسية او نقابات او جمعيات، وذلك بحكم تفاعلاتها وسياساتها الخاصة، فضلا عن الاطوار الحضارية التي تعايشها، والتي قد تعرض أبداع تكوينات متجددة لا تتخذ هذه الاشكال فحسب، بل ان استبعاد هذا للجماعات الاولية من مكونات وعناصر المجتمع المدني أو مؤسساته، لايزال يشير بدرجة أو بأخرى الى عيب المفهوم أجرائيا، من مثل عيوب التنقيص، لانه لم يلحظ عيوب اختيار المفهوم لفظا ونقله معنى في سياق مرجعية غربية، وهو ماينعكس بدوره على تحديد ماصدقات المفهوم(٤٩).

اننا قد نصل الى نتيجة مفادها، ان مفهوم المجتمع المدني لم تعرفه الخبرة الاسلامية ومن ثم لا واقع له، وان المصادقات للمفهوم تنعدم أو تكاد، وهذا أمر قد يرتكب مثيلة بصدع مفاهيم أخرى مثل (الحزبية–المؤسسية–المشاركة–المعارضة) الا أن هذا المنهج في الوصول لأمثل النتائج، يحمل في طياته مغالطة من النوع المركب تعود في اصولها الى أن معظم هذه المفاهيم الجديدة مشتقة من مرجعية غربية، تستند الى مصادر غربية، كما انها ترتبط بعناصر التطور الحضاري، وخصوصية الخبرة المرتبطة بها، وهو مايعني في سياق الخداع المنطقي ان تقرر بسهولة أن هذه الخبرة او تلك الفكرة غير موجودة في الخبرة الاسلامية مثلا، كما أنها لم تعرف لهذا المفهوم أي تراث يمثله سواء أكان فكريا أو حركيا(٥٠).

يتضح مما تقدم، أن تاريخ المجنمع المدني تاريخ طويل ومعقد، وليس وليد العصر المعاصر، إنما يرجع جذوره إلى المجتمعات القديمة، فقد نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة فى الفكر اليوناني الاغريقى حيث أشار اليه (أرسطو) باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين" أى أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فكانت الدولة

فى الفكر السياسى الأوروبى القديم يقصد بها مجتمع مدنى يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها.

المبحث الثاني

في العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية والعلمانية وحقوق الإنسان

يمكن القول أن هناك ترابط واضح بين المجتمع المدني وتحقيق التنمية بمعناها الشامل، والتخلص من الحكم السيئ، حيث لا يمكن الحديث عن وجود مؤسسات المجتمع المدني من دون تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والإجتماعي والثقافي، والعمل على تطوير المجتمعات المتخلفة، إذ ان التنمية تعد من الحقوق الأساسية لشعوب المجتمعات.

وكما لا يمكن الحديث عن وجود مؤسسات المجتمع المدني بدون الدفاع عن العلمانية، أي الدفاع عن حرية المواطن داخل حدود المجتمع المدني،، لذلك يمكن القول أن هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والعلمانية وماتعنيه من حرية الرأي والفكر والعقيدة الدينية، من جهة وحقوق الإنسان وما تعنيه من تحقيق الحرية والعدالة والمساواة، وأن الناس كلهم متساوون في الحقوق والواجبات، خاصة أن وجود مؤسسات المجتمع المدني يعد معيارا لضمان حقوق المواطنين وحرياتهم والعمل على نشر ثقافة التسامح ونبذ العنف، والاليات السلمية لتداول وتعاقب السلطة السياسية في الدولة من جهة ثانية، لذلك سنتناول في هذا المبحث علاقة المجتمع المدني بالمفاهيم الأخرى مثل مفهوم التنمية ومفهوم العلمانية، وحقوق الإنسان من خلال ثلاث مطالب رئيسة وهي:

المطلب الأول: العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية.

المطلب الثاني: العلاقة بين المجتمع المدني والعلمانية.

المطلب الثالث: العلاقة بين المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

المطلب الاول

العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية

أولا : مفهوم التنمية:

وقد برز مفهوم التنمية (Development) بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية، وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية(٥١).

التنمية مفهوم مركزي يتمحور حول الانسان والمجتمع وهو نقيض التخلف (Lag retardation) ومفهوم التنمية ذو صلة بكلمة النمو (Growth) التي يشير بعدها اللغوي الى النماء، ويرتبط بعدها البايولوجي بعلم نفس النمو(Development Psychology) الذي يعني بدراسة مراحل وتطور النمو والسلوك ونمو الشخصية الفردية او توقفها، متتبعا تغيرات البناء والشكل التي تمتد عند انتقال العضوية الفردية من اصلها الى نضجها، فضلا عن استخدامات الكلمة في الاشارة الى نمو اللغة والفهم والمهارة(٥٢).

لقد عرّف بعضهم التنمية بانها " عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة "، ولذلك فان معالجة موضوعات التنمية وما يرتبط بها من ابعاد تستدعي عدم اغفال اتجاهات الفكر السوسيولوجي ونظريات التخطيط الأقتصادي وافكار التنظيم

السياسي التي تتضمنها تلك الموضوعات، والتمييز بين مفاهيم متداخلة كالتطور (Evolution) والتقدم (Progress) والتغيير (Change) والأعمار والتحسين (Develupment) والذي نستخدمه هنا بمعنى التنمية(٥٣).

وان التنمية على رأي عالم الاجتماع الامريكي (روبرت بونتام) تغذي (رأس المال الاجتماعي) بالقوة، والمصطلح الاخير يعني (المجتمع المدني)(٥٤)، واذا كانت عملية الربط بين التنمية والمجتمع المدني تغذي الاخير بـ(القوة) فالمقابل ان التنمية الشاملة ستعتمد على رسوخ قيم ومبادئ المجتمع المدني، وفي هذا الصدد يؤكد (سعد الدين ابراهيم) ان الدعوة لقيم ومبادئ المجتمع المدني ودعم مؤسساته هي (الطريق الامثل للديمقراطية الحقة والتنمية الشاملة العادلة(٥٥).

مما تقدم يتضح، أن هناك مقترب يساعد على تحديد مفهوم المجتمع المدني الا وهو مقترب التنمية حيث أن الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني يعود، اصلاً، الى مفردة ذات صلة بالتنمية الشاملة وهي مفردة (التحول الحضاري) او مفردة (التطور التاريخي)، وفي هذا الشأن يشير (فالح عبد الجبار) في معرض المدخل العام لمفهوم المجتمع المدني والاهتمام بمفهومه، بالقول: " ان سمة الاهتمام الجاد وغير الجاد ايضاً، تأتي من تحول حضاري كبير يتمثل بأنهيار عالم قديم بمثله وقيمه ومفاهيمه ومقولاته الفلسفية "(٥٦).

ثانيا : العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية:

تبدو العلاقة ايضاً بوصف المجتمع المدني يمثل مفهوماً تطورياً لظاهرة لها وجود حقيقي متغير في الزمان، وجود يمكن تلمس قسماته العامة. وبهذه الصفة التاريخية التطورية يكتسب مفهوم المجتمع المدني الملامح التاريخية، كما يتميز بخصوصية في حقبتنا الراهنة، ولا يقتصر الحديث عن العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية من خلال مفاهيم التحول الحضاري والتطور التاريخي للمجتمعات فقط، بل ايضاً من خلال الخصائص العامة للمجتمع المدني، فقد تميز المجتمع المدني الناشئ والمتبلور في المدن المستقلة بخصوصية وبخصائص عديدة اولها بروز الفرد في مجال الانتاج المادي

والفكري، ثم الانتاج المتسارع للثروة على اساس الصناعة والتجارة، والانتماء للمجتمع بدل الانتماء لطائفة دينية او حرفية، والتسامح الديني، ونظرة جديدة الى المجتمع تقوم على دور فاعل للانسان، واعلاء شأن العلم والعقل(٥٧).

وكل هذه الخصائص تعبر عن انشغالات تنموية، وأن هذه الخصائص المتمثلة بتطورات اقتصادية واجتماعية وثقافية لم تبرز جاهزة بل تبلورت بالتدريج على مدى عدة قرون على نار التطور الهادئة، التي لم تكن تخلو من توترات وتصادمات وانفجارات وحروب، وعليه فأن المجتمع المدني يرتبط بمفهوم التقدم الانساني عموماً وان التنمية ركن اساسي للتقدم الانساني.

وان التقدم الانساني لا ينحصر في مجتمع دون آخر، وبصدد المجتمع العربي فأن الحديث عن العلاقة بين التنمية والمجتمع المدني هو حديث عن تحول البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، اي الحديث عن التنمية الشاملة، والاخيرة في المنطقة العربية تمثل مستلزماً او شرطاً ملازماً لنشوء وتفعيل المجتمع المدني العربي قيد التشكيل، فطالما ان المجتمع المدني في المنطقة العربية هو (ضعيف وهلامي وقيد التشكل) فهو يحتاج الى مستلزمات اولها وآخرها اقامة التنمية الشاملة. ويصف (فالح عبد الجبار) عملية نشوء المجتمع المدني في المنطقة العربية لاسيما في حالة العراق مثلاً بوصفها عملية تنموية، ففي المدن العربية حيث تجري التحولات وتتغير صورة كل مدينة الى درجة يتعذر معها التعرف على ملامحها القديمة. فالجدران التي تفصل الاحياء (المحلات) عن بعضها البعض كخطوط انفصال ديني اوطائفي او قبلي او حرفي تنهار وتذوب مزيلة، بالتدريج، اشكال الاندماج الميكانيكية القديمة، وخالقه عوامل التحام عضوية جديدة، اي ان عوامل الاتحاد في هذه الاحياء (الحارات) القائمة على علاقات التبعية الشخصية وتضامن الاصناف الحرفية او الجماعية الدينية (مجموعة سنية اوشيعية او مسيحية او يهودية او طائفة صوفية)، او تخف بالتدريج لتحل محلها علاقات وروابط اجتماعية جديدة تتبلور بالتدريج في شكل الاتحادات الصناعية، وغرف التجارة ونقابات العمال والمنظمات المهنية والاحزاب السياسية(٥٨).

وفيما يتعلق بالتنمية، فأن هناك مؤشرات تؤكد فشل غالبية البلدان المتخلفة، وضمنها البلدان العربية التي أتبعت أنظمتها السياسية " نظام الحزب الواحد "، في تحقيق التنمية الحقيقة، سيما في مجال التفريط بالعنصر البشري الكفء، وإذا ما أعتمدنا لغة الأرقام، فإن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، يؤشر إلى إخفاقات هذه البلدان في مجال التنمية بصورة واضحة، فهناك ٥٥ دولة من الدول المتخلفة كانت تنميتها متوسطة و٥٥ دولة منخفضة التنمية، هي تلك التي أعتمدت نظم الحزب الواحد وبشكل خاص في افريقيا واسيا(٥٩).

ففي البلدان العربية، نجد هناك معوقات فعلية تعيق التحول الديمقراطي ولا بد من مواجهتها بوضوح وحسم، إن النخبة الحاكمة غير مستعدة في الأحوال الاعتيادية أن تتخلى عن تحكمها غير المقيد بالدولة والاقتصاد والمجتمع(٦٠).

على وفق المقولة التي قالها ماركس (إن الإنسان لا يحكم بالقوة فحسب بل بالأفكار أيضا)، متجاوزين الخطاب النخبوي الانزوائي الذي يصل في بعض الأحيان مستوى الخطاب الاستعلائي، بالسعي نحو قاعدة (إن أسمى فاعلية يملكها الذهن هي إيقاظ الذهن)، ولابد لنا من ان نؤكد الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني؛ في عمليات الأعمار والمساهمة في الخطط التنموية، على اعتبار ان التنمية بقدر ما تحتاج الى مؤسسات ونظم فإنها تحتاج أيضا الى أنماط سلوكية تتسق مع إجراءاتها وتدعم أنشطتها، لان (حركة المجتمع هي نتاج ما يعتمل في أعماقه من تفاعلات بين الأفراد والجماعات التي تفرز علاقات تضامن او صراع بينهم، وكذلك المؤسسات والمنظمات التي يقيمونها لتنظيم حياتهم المشتركة، ان هذه الحركة الاجتماعية الشاملة وما يعتمل في داخلها من تيارات فرعية، تكون بمجموعها نظاما متسقا يخضع لقوانين موضوعية (قوانين حركة المجتمع التاريخية وقوانين وضعية (يضعها المشرع) تعمل على تسيير حركة المجتمع الصاعد دائما الى ماهو أفضل من الواقع الراهن، أي تحقيق التقدم وبناء الحضارة الإنسانية(٦١).

بما أن التنمية تحمل معنى الارادة والتخطيط والجهد المنظم لعملية التغيير، إنها تحتاج إلى تخطيط لأحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي المنشود الذي ما تكون له سمات كيفية مختلفة ويتسم بالعمق والجذرية والسرعة، وشموله لكل جوانب النسق والتطور والتغيير(٦٢)، والتنمية لا تحقق الهدف منها إلا إذا كان التدبير فيها يتم بالحكمة، والحكمة تعني معرفة ما هو موجود ومعرفة مايجب(٦٣).

والتنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل: تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، بل تمتد إلى أبعد من ذلك، حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع، أو التمتع بوقت الفراغ، أو الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ونظرًا لكل ذلك، فأن من القضايا المهمة المطروحة على الساحة الاجتماعية، قضية دعم قيام مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته دعماً يكفل لها المشاركة الحقيقية في جميع مجالات التنمية (الاجتماعية والاقتصادية والعلمية أو غيرها)، وذلك انطلاقاً من كون هذا العصر أضحت فيه مؤسسات المجتمع المدني في كثير من المجتمعات عاملا رئيسياً في دعم قضايا المجتمع الجوهرية كالنهوض بالاقتصاد والتعليم ومعالجة المشكلات الاجتماعية وغير ذلك.

لذلك يمنح المجتمع المدني في أدبيات مؤسسات التنمية تولي وظيفة باتت شاغرة بعد انسحاب الدولة عن مهمة تقديم خدمات أساسية للمواطنين، بحكم عمليات الخصخصة وسياسة "التكييف البنيوي" وأيديولوجية الليبرالية الجديدة، هذا هو مصدر الحرص على استقلالية "منظمات المجتمع المدني" عن الدولة وعن القطاع الخاص باعتبارها تشكيلات لا تقوم على مبدأ الربح، وهذا هو أساس التعاطي معها كآليات لتوزيع وتخصيص موارد في المجتمع مختلفة ومستقلة عن كل من الدولة ومؤسسات اقتصاد السوق، وهو سر التركيز على دعم المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات (صحية، وزراعية، وتدريبية وما شابهها)، والاهتمام بالمنظمات الدعاوية المتوجهة إلى التثقيف بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو سبب إغفال منظمات المجتمع المدني المهتمة بتنظيم

الناس وتأطيرهم كالأحزاب السياسية، والنقابات والحركات الاجتماعية، وهو وراء اختزال المجتمع المدني إلى منظمات غير حكومية.

ان التنمية الشاملة تعتمد على رسوخ قيم ومبادئ المجتمع المدني، وفي هذا الشأن يؤكد (سعد الدين إبراهيم): أن الدعوة لقيم ومبادئ المجتمع المدني ودعم مؤسساته هي الطريقة الأمثل للديمقراطية الحقة والتنمية الشاملة والعادلة(٦٤).

وان المجتمع المدني يراد له أن يقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية واختراق وربط المجموعات المتافرة في الأصل، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدني(٦٥).

في ظل مثل هذه الشروط، ثمة إستراتيجيات كان من شأنها أن تعتمد لتفكيك أنماط نفوذ قديمة في المجتمع المدني مع العمل، إضافة إلى ذلك، على خلق ظروف جديدة تمكن المواطنين من التمتع بقدر أكبر من التحكم بمشروعاتهم، وتمتع الأفراد بالحرية والمساواة على صعيد تقرير المصير، شروط وجودهم الخاص مشروط بتعدد المجالات الاجتماعية – مثل المشروعات المنظمة اجتماعيا، وسائل الإتصال المستقلة، والمراكز الصحية التي تتيح لأعضائها فرصة التحكم بالموارد الموضوعة تحت تصرفهم، دون أي تدخل مباشر من قبل الدولة، الهيئات السياسية، أو أطراف ثالثة أخرى(٦٦).

وقد أظهر كل مجتمع من المجتمعات الانسانية قدرة غير عادية على الرفع من مستوى معيشته بشكل مستقل، من خلال استغلال الموارد الطبيعية، وبالتالي توفير الحاجات المادية الرئيسية(٦٧).

مما تقدم يمكن القول، إنّ توسّع المجتمع المدني واستقلاليته يؤشّران إلى تنامي قدرة المجتمع على الاستمتاع بشكل عادل بإمكانيات البلاد وقيمها على أساس مبدإ المواطنة(*) دون غيره، والتحرّك بشكل مستقلّ عن الدولة وأجهزتها التي يتقلّص دورها المهيمن، فالديمقراطية والمشاركة والتنمية ليست فقط عملية تصويت في إطار ممارسة

انتخابيّة شكلية، بل هي كلّ ما من شأنه تأمين المشاركة المستمرّة في آليات اتخاذ القرار والتنفيذ ميدانيا، وتفيد معطيات الواقع قيام علاقة طردية بين مستوى النموّ الاقتصادي وأشكال توزيع السلطة وأساليب التسيير، إذ النموّ يتراجع عندما يزداد التباين في الدخل، ولكن أيضا عندما يكون هناك نزوع لاحتكار سلطة اتخاذ القرار وعدم ترك هامش كاف لمؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في مسارات التنمية تصوّرا وتنفيذا مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بعد فقدان الثقة، فينخفض الاستثمار ويتباطأ النموّ الاقتصادي على الهيئة نفسها التي نبّه إليها (أبن خلدون) في مقدّمته حين تحليله لأثر كل نمط في علاقة الدولة بالمجتمع على مستوى النمو سواء الاقتصادي أو الاجتماعي أوالسياسي(٦٨).

المطلب الثاني

العلاقة بين المجتمع المدني والعلمانية

أولا : مفهوم العلمانية:

بدءا ينبغي القول، أن هذه الدراسة ليست سوى محاولة لتحديد المفاصل الرئيسة وترتيب الأولويات، قد يساهم في أعطاء العلمانية كواحدة من أبرز تلك الاستجابات، واكثرها مثارا للجدل والاختلاف، موقعها وحجمها كجزء من سيرة سيرورة بناء المجتمع المدني لا سيما في العالم العربي، فما هي العلمانية ؟

أن تحديد المعنى أو المعاني والمفاهيم المتصلة بالعلمانية يوضح الأسس والضوابط التي لابد منها لهذا البحث، ويمنع الشطط أو الخروج عن مجرى الحوار العلمي المثمر، ذلك لأن ثمة فرقا كبيرا بين أن أتحدث عن العلمانية وفي ذهني أنها لا تعني فصل الدين عن الدولة فحسب، وإنما تعني الإلحاد أيضا، فهي إذن مرفوضة ومحاربة من أي رجل من رجال الدين المهتمين بالسياسة، في حين أنها لو همت بمعنى منع رجال الدين المتعصبين في فرض سيطرتهم على الدولة والمجتمع وفق أجتهاداتهم التي يعتبرونها من صميم الدين، وأنها فوق ذلك لاتعني الإلحاد، بل تضمن حرية العبادة والتدين لأي مواطن، وأنها مجرد صيغة تنظيمية تستبعد عوامل الصراع والمشاحنة وتمنع

إنتشارها إلى الدولة والمجتمع بإسم الدين، نقول لو فهمت العلمانية كذلك لكان النقاش حولها مفيدا مؤديا إلى نتيجة مجدية(٦٩).

والعلمانية secularism في القاموس الإنكيزي (المورد) معناها الدنيوية أو عدم المبالاة بالدين أو بالاعتبارات الدينية(٧٠). وتعني ايضا وجود سلطة روحية هي سلطة الكنيسة وسلطة مدنية هي سلطة الولاة والامراء، وهي أيضا حياد الدولة تجاه الدين أي الفصل بين الدين والسياسة،(٧١)، وهذا يعني في اللغات الاوربية اللاديني أو غير ديني، وقد انتشرت في القرن الثامن عشر (عصر النهضة) نتيجة الدراسات التاريخية واللغة، وكانت الغاية منها علاقة الانسان بالانسان وانتقال الحضارة من الله إلى الانسان(٧٢).

وعليه يمكن القول ان العلمانية هي جملة التدابير النظامية والقانونية، جاءت وليد لصراع الطويل والشديد بين السلطتين الدينية والدنيوية في أوروبا، واستهدفت فك الاشتباك بينهما، وأعتماد فكرة الفصل بين الدين والدولة بما يضمن حياد هذه تجاه الدين، ويضمن حرية الرأي والفكر والعقيدة الدينية، ويمنع رجال الدين عن إعطاء أرائهم واجتهاداتهم صفة مقدسة باسم الدين، ومن ثم فرضها على الافراد والمجتمع والدولة(٧٣).

أن العلمانية فكرة مرتبطة أصلا بوضعية خاصة، وضعية المجتمع الذي تتولى فيه الكنسية السلطة الروحية: المجتمع الذي يكون فيه تديناً مبنيا لا على علاقة المباشرة بين الانسان والله، بل على علاقة تمر عبر " رجل الدين " الرجل الذي يتخذ العمل الديني مهنة ووظيفة، ويرتبط تنظيميا بهيئة دينية عليا تعد نفسها المشروع الوحيد في ميدان الحياة الروحية(٧٤).

ثانيا : العلاقة بين المجتمع المدني والعلمانية:

يمكن القول إن الدولة التي تعطي مجالاً لمفكريها وعلمائها في التفاعل مع المشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية دون تدخل سلبي أو تاثير تعسفي هي دولة قوية بحيث لا تهاب ما يترتب على هذا الامر، بل بإمكانها فهمه واحتوائه ومن ثم الإفادة منه،

مع ملاحظة خضوعه لمعايير المصلحة العامة من دون شطط في استخدام هذه المعايير، على أن يكون ذك مباحا للعقلاء النزهاء فحسب(٧٥).

يذكر أن فكرة المجتمع المدني يعد نقيضاً للسلطة الدينية المسيحية ولنموذج الدولة الشمولية، ولقد نشأ هذا المفهوم في مناخات الصراع مع الكنيسة وأنموذج الدولة الشمولية تواصلاً مع مفهوم الديمقراطية وحرية الفرد وتشجيعاً لمبادراته باعتبار الأصل، وحدأ من تمدد الدولة والكنيسة معاً بعد أن تم تحرير الدولة باعتبارها نشاطاً دنيوياً محكوماً بالعقل والقانون، وبعد أن انتقلت فكرة السيادة المطلقة التي كانت للكنيسة باعتبارها تجسيداً للمسيح الذي تجسد فيه الرب(٧٦).

أي أن المجتمع المدني قد تطور في الغرب لمواجهة الدين، وبالتالي مواجهة هيمنة الكنيسة(٧٧)، بمعنى أن المجتمع المدني ضد الفوضى، و ضد الحكم بالحق الإلهي(٧٨).

في ضوء تلك المعطيات نلاحظ أن فكرة المجتمع المدني تقوم على أساس أن المجتمعات البشرية هي من إنتاج البشر أنفسهم، وأن السلطات السياسية من أصل مجتمعي دنيوي.

بناءا على ذلك، يؤكد الباحث العربي (حسن بكر أحمد حسن): ان المجتمع المدني هو نقيض الدولة الدينية، وان لم يتنكر للدين كعقيدة إيجابية ضرورية للإنسان، إذ أنه يرى أن المجتمع المدني هو نتاج التجربة الليبرالية ونضال الانسانيةعبر تاريخها الطويل(٧٩).

ويذهب المفكر العربي (محمد حنفي) الى القول " بدون سيادة القيم العلمانية المتطورة، والتقدمية، والديمقراطية، في واقع معين، وصيرورتها جزءا لا يتجزأ من بنياته التحتية، والفوقية، لا يمكن العمل في أفق قيام علمانية سياسية، على مستوى الأحزاب السياسية، وعلى مستوى البرامج الحزبية، والنقابية، والجمعوية، وعلى مستوى البرامج الحكومية: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية، والقانونية، وغيرها من

المجالات المختلفة في أفق اعتماد قيم العلمانية على مستوى بناء أجهزة الدولة، وصياغة قوانينها العامة"(٨٠).

وفي حدود العلاقة بين المجتمع المدني والعلمانية يقول (عامر حسن فياض): لا ديمقراطية بدون علمانية، ولا ديمقراطية بدون مؤسسات المجتمع المدني، إذن بالنتيجة لا علمانية بدون المجتمع المدني(٨١).

والحقيقة، فإن المجتمع المدني غاية صعبة، والحضارة المتقدمة هي التي تعي أن تحقيق المجتمع المدني يتطلب نوعا من الثورة الدائمة على الذات، وكبح جماح الفعاليات الغيبية وتغليب المصلحة الفعلية للعلاقات ما بين المجتمعية على العلاقات ما بين الفئوية والمجموعات المنغلقة والحزبيات المستغلة، إن هناك صراعا دائما بين عقل الانفتاح وبين هذه البروليتارية الغيبية التي تمارس قمع ذاتها من داخلها بدون أية حراسة أو نظام قمعي خارجي، إنها مانعة الحرية الكبرى عن ذاتها، وعن كل أخر(٨٢).

مما يدفع إلى القول، إن فكرة المجتمع المدني مؤسسة على فكرة الحرية، في معارضة الحتمية الطبيعية والقدرية اللاهوتية على السواء أولاً، وعلى فكرة الدنيوية (العلمانية) التي تقيم فكرة المجتمع والدولة على فكرة العقل ثانياً، وعلى فكرة التاريخ، بوصفه حركة انبثاق الأشياء والظاهرات من القوة (الإمكان) إلى الفعل (الواقع)، وتوقيع ممكنات على حساب ممكنات أخرى، ثالثاً.

وتبعا لذلك، يرى الكاتب العربي (مجدي حماد) " ان المجتمع المدني يجد أساسه الايديو لوجي في تفاعل ثلاث نظم من القيم والمعتقدات، أولها الليبرالية، وثانيه الرأسمالية، وثالثها العلمانية، وهذه القيم والمعتقدات الثلاثة بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية(٨٣).

والمجتمع المدني مجتمع غير إكليركي، أي إن المؤسسة الدينية فيه واحدة من مؤسساته المهمة تناط بها وظائف اجتماعية وأخلاقية، ولكنها مؤسسة غير حاكمة بجميع المعاني، أي إنه مجتمع علماني تنمو فيه الأديان والمذاهب والأيديولوجيات بحسب قوانينها الخاصة، ودولته السياسية محايدة حياداً تاماً إزاء جميع الأديان والمذاهب

والمعتقدات والأيديولوجيات، بما فيها الأيديولوجيات العلمانية ذاتها، فمفهوم المجتمع المدني الحديث يستبعد دولة الأقلية الأوليغارشية أو دولة العشيرة ودولة الحزب الواحد بقدر ما يستبعد الدولة الدينية، آية ذلك أن الحياة الاجتماعية في هذا الطور المتقدم من أطوار نمو الروح الإنساني لم تعد تجربة دينية خالصة، بل لم تعد تجربة دينية أساساً، لأن الدين نفسه قد تموضع في العلاقات والمؤسسات والبنى الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والسياسية أيضاً، واندرج في جدلها الداخلي، لذلك كان نقد الدين، في صيغته الدنيوية المتحققة، أي في صيغته الوضعية، مدخلا لنقد السياسة، كما قال ماركس(٨٤).

ويرى البعض أن العلمانية ضرورية لتجسيد مجمع مدني يؤمن بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأن المجتمع المدني المدني هو محاولة لوضع نظام موضوعي، ينأى بقدر الإمكان عن تأثير الفعاليات الغيبية في الذات الانسانيسة من افراد وجماهير(٨٥).

مما تقدم يتضح أن المجتمع المدني لا يعارض الدين بأي وجه من الوجوه، بل يعارض، بالأحرى، سلطة المؤسسة الدينية الرسمية التي تدعي لنفسها العصمة والحق في القوامة على شؤون الدولة والمجتمع وعلى حياة الناس. فإن قيام سلطة دينية معينة إنما يتعارض مع واقع التعدد الديني والمذهبي في المجتمع الذي يفترض أن تكون الدولة تعبيراً عن كليته وتحديداً ذاتياً لوجوده.

المطلب الثالث

في العلاقة بين المجتمع المدني وحقوق الإنسان

أولا: مفهوم حقوق الإنسان:

أضحى مفهوم حقوق الإنسان من المفاهيم شائعة الاستخدام في الأدبيات السياسية الحديثة وفي الخطاب السياسي المعاصر بشكل عام.

بحيث بدأ يتحول إلى فلسفة شاملة، واصبح الموقف من حقوق الإنسان يأخذ شكل أداة لتقييم نشاطات الدول، ومؤسسات المجتمع المدني جميعها(٨٦).

إن مصطلح حقوق الإنسان يتكون من مفردتين هما (الحق) بصيغة الجمع، و كلمة (الإنسان) وهو أسم جمع، إذن فما هو الحق؟ وما هو الإنسان؟ وأخيرا ماذا يعني حقوق الإنسان؟

جاء في (لسان العرب) أن الحق: نقيض الباطل، أو ضد الباطل، وجمعه حقوق(٨٧)، إستنادا إلى الأية القرانية الكريمة ((ولا تلبسوا الحق بالباطل، وتكتموا الحق وانتم تعلمون))(٨٨).

في حين أشار قاموس (المحسيط) إلى أن الحق من أسماء الله تعالى، ومن صفاته والقران، وضد الباطل والأمر المقضي(٨٩).

أما الإنسان، كما هو معروف أحد المخلوقات التي خلقها الله سبحانه وتعالى عبى هذه الأرض، وهو أعلى قيمة في الوجود، وهو مستخلف في الأرض(٩٠).

والإنسان يعد من أرقى الكائنات الحية التي تعيش على الأرض، فقد خلقة الله عزوجل، وميزه وفضله على كثير من خلقه(٩١).

ونتيجة لذك، يمكن تعريف حقوق الإنسان بأنه: مجموعة من الحقوق والمطالب الواجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساواة، دونما تمييز في بينمهم، وهذه الحقوق يتم إقرارها من قبل القانون وتلتزم بها الدولة، وبموجبها يستطيع الإنسان العيش بكرامة وشرف، وبالتالي يتمكن تحقيق أهدافه المشروعة في الحياة(٩٢).

وهناك من عرف حقوق الإنسان: بأنه تلك الحقوق التي تهدف إلى ضمان وحماية معنى الإنسانية في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية، وأن حقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدل والمساواة، وأن من شأن أحترام حقوق الإنسان أن يتيح إمكانية تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة(٩٣).

وتجدر الإشارة أن موضوع حقوق الإنسان ليس وليد العصر الحاضر، وإنما هو قديم قدم الإنسانية نفسها، ويشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخ الإنسانية، فهو قد ارتبطت بالمجتمعات البشرية منذ بدء الخليقة.

بمعنى أن الإنسان منذ ان ولد ولدت معه حقوقه، وبالتالي أن الجذور التاريخية لحقوق الإنسان يعود إلى نضال الأفراد والشعوب عبر التاريخ ضد الظلم والإستبداد والطغيان(٩٤).

مما سبق يتبين لنا ان حقوق الإنسان يعد من المواضيع المهمة، وأخذت حيزا كبيرا في ادبيات الفكر السياسي المعاصر، وكذلك فإن أحد ضمانات حماية حقوق الإنسان هي وجود مؤسسات المجتمع المدني، فماذا عن علاقة المجتمع المدني بحقوق الإنسان... ؟

ثانيا: في العلاقة بين المجتمع المدني وحقوق الإنسان:

أن هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني وحقوق الإنسان، إذ أن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الاساسية المرتبطة بها، والضغط على الحكومات من أجل تحقيق ذلك، حيث تعد مؤسسات المجتمع المدني صلة وصل ما بين الدولة من جهة، والأفراد من جهة ثانية.

بمعنى أن المواطن يستطيع من خلال وجود هذه المؤسسات أن يمارس حقه من خلال المساهمة والمشاركة في الحياة العامة، وكذلك فان وجود مثل هذه المؤسسات غير الحكومية دليل على وجود حالة من التعددية والحريات، التي تشكل أهم مرتكزات حقوق الإنسان.

بما أن مؤسسات المجتمع المدني تنظيمات تتوسط العلاقة بين الفرد والدولة، فأنها تعمل ضمن إطار منظومة من الأفكار والممارسات، وهذه المنظومة يجب أن تقوم على المبادئ التالية(٩٥):-

١. التداول السلمي للسلطة السياسية.
٢. ديمقراطية المشاركة: بمعنى أن لكل عصر نموذج ونموذج العصر هو ديمقراطية المساهمة والمشاركة، أي المشاركة في عملية صنع القرار السياسي.

٣. المواطنة.

٤. التعددية السياسية.

٥. سيادة القانون، وإستقلال السلطة القضائية.

إن توفرت هذه المبادئ ظمن هذه المنظومة، فإنها تؤدي عملها ودورها وتحقق الغاية المنشودة من وجود هذه المؤسسات، المتمثلة بوظيفة التوسط ما بين الفرد والدولة بشكل صحيح.

وعن أهمية هذه المؤسسات وعلاقتها بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فيمكن تكثيفها في النواحي التالية (٩٦):-

١. أن غياب مؤسسات المجتمع المدني يعني أضعاف المسار نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالتالي فتح المجال للطروحات الاحادية لكي تشيد الواقه على أختلافها سواء كان تسلطية أو سلطوية أو شمولية، والتي ستكون النقيض تماما لبناء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وهذه المؤسسات تجعل من مختلف ميادين حقوق الإنسان محوراً لعملها، فهي تعمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

٢. أن غياب مؤسسات المجتمع المدني سيؤدي لوجود نمط من الثقافة السلبية، إذ قد يؤدئ لإشاعة نمط من السلوكيات يستند إلى التشكيك بالأخرين وعدم الإعتراف بهم وزيادة الفجوة بين الحاكم والمحكوم، وجعل المواطن التابع ابدا للدولة ودوما للدولة في كل جوانب حياته، وليس أن يكون هو الرقيب عليها، وهذه يتنافى مع مقومات حقوق الإنسان.

٣. أن غياب هذه المؤسسات سيعمق من مشكلة الوحدة الوطنية والإندماج الوطني في دولة واحدة، فالاعتراف بالتنوع والاختلاف يجري من خلال كفالة حق الجميع في تنظيم انفسهم في مؤسسات عصرية، وإيجاد الادوات التي تمكنهم من التعبير عن

طموحاتهم وأمالهم، وفي الوقت نفسه تحديث لمجتمع أكثر أنسجاما يمكن أن تمثل شكلا للوحدة في التنوع.

أن المشكلة ليست في التعدد، إنما المشكلة تمكن في كيفية إدراة التعددية، لذلك على المثقف العمل على نشر ثقافة التنوع والإختلاف.

إضافة الى ذلك، فأن أحترام حقوق الإنسان يعني إعطاء حق لكل مكون من المكونات التي يتكون من المجتمع، في التعبير عن مصالحها واهدافها من خلال تنظيمات عصرية، وليس تنظيمات تقليدية، لأن التنظيم التقليدي سيؤول إلى العشائرية والقبلية والطائفية والعنصرية، وهذا يتنافى مع حقوق الإنسان وما تعنيه عدم التمييز والتعصب، والتنظيمات العصرية هي مؤسسات المجتمع المدني (جمعيات، مؤسسات، منتديات ... الخ)(٩٧).

وعن علاقة المجتمع المدني بحقوق الإنسان، فقد جاء في المادة (٢٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(*) " حق كل شخص أن ينشئ وينظم إلى نقابات حماية لمصلحته(٩٨).

واستنادا إلى ما تقدم، فأن توفير الضمانات لحقوق الإنسان وحمايتها لا يتحقق بوجود ضمانات الدستورية والقضائية والسياسية، فحسب بل و بوجود مؤسسات المجتمع المدني نشيطة وفاعلة في الدفاع عن حقوق الإنسان والعمل على حمايتها، فضلا عن دورها في نشر الوعي بثقافة وقيم حقوق الإنسان(٩٩).

يذكر ان كثير من الدول العربية التي تسود فيها أنظمة حكم استبداية لا تعطي أهمية لحقوق المواطن في تكوين مؤسسات المجتمع المدني، ولاتسمح بالمشاركة السياسية، بمعنى أن مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية وحرية الرأي والتعبير وتكوين الأحزاب والصحافة الحرة، والتي لها علاقة وثيقة بالمجتمع المدني، كلها مفاهيم غائبة عن المجتمعات العربية.

إذ لابد من البحث عن السبب الواقعي وراء هذا الخمول الذي يصاحب أداء مؤسسات المجتمع المدني، فإنه وجد بأنه يتبلور في عدم قدرة مؤسسات المجتمع المدني

على العمل في ظل هذا المناخ الشمولي الذي تفرضه الدولة، وتسيطر فيه على كل أطراف النظام مع الاحتفاظ بها في يد حكومة الحزب الواحد، مما أدى للجوء الأفراد للانتماءات الفرعية الطائفية والمذهبية والدينية والعرقية المختلفة، وبذلك تهدمت ركائز الديموقراطية بهبوط المجتمع المدني لمرحلة التجمد والغيبوبة الدائمة، وهذا واضح في عدم معرفة الناس حتى المسيسين منهم بدور هذه المؤسسات في المجتمع، لذلك لا يعيروها أي اهتمام في تفكيرهم السياسي(١٠٠).

في ضوء ماسبق يمكن القول، أن مفاهيم الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، والتعددية وحماية البيئة والسلام، وتحرير الإنسان من كل تحكم سلطوي، وحريات، الفكر، إبداء الرأي، الصحافة، الدين، المذهب، والتنقل، العمل، السكن، التنظيم النقابي والديمقراطي، وتأسيس المنظمات غير الحكومية. كلها مفاهيم حضارية لها علاقة وثيقة بمؤسسات المجتمع المدني، والتي تعمل من أجل تأمين الأجواء الملائمة للحياة الديمقراطية والمدنية.

الخاتمة

من خلال ما تم استعراضه في هذه الدراسة تبين، أن للمجتمع المدني مفاهيم عديدة ومتنوعة، لا يوجد تعريف معياري أو مسطرة واحدة لتحديد مضامينه، وتداخل فيما بينها في كثير من الأحيان، وبالتالي يحتاج إلى جهد كبير للفصل فيما بينها من حيث ما تشير اليها، وبالتالي الوصول إلى المعرفة السياسية.

وإن لمفهوم المجتمع المدني تاريخ طويل، وأصبح قرين بالفكر الغربي، حيث نضج في الغرب، كما سبق الإشارة إليه على يد الفيلسوف (أرسطو) والذي دعا بمفهومه إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير عن الرأي، ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، إلا أن المشاركة في الأمور السياسية أو في الحياة السياسية في هذا المجتمع السياسي تقتصر على النخب دون اعطاء الحق للمرأة والعمال والغرباء، حق المشاركة وحق المواطنة.

وكذلك أتضح، ان هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والتنمية من خلال زيادة قدرة افراد المجتمع على استغلال الطاقة المتاحة الى اقصى حد ممكن لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية للافراد، وبمرور الزمن تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فهناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

وإن نظرية المجتمع المدني قامت في منبعها على المفهوم العلماني للمجتمع، فنظرية العقد الاجتماعي كانت بداية المناداة بالمجتمع المدني، وان المجتمع السياسي (المدني) نشا نتيجة للعقد السياسي بين الحاكم و الشعب، وإن السلطة هي نتاج العقد السياسي وقد اصبح مفهوم المجتمع المدني عند هذا الفريق من المفكرين ملازما للعلمانية، بعيدا عن تدخل نظرية الحكم الألهي الذي كان سائدا في اوروبا خلال العصور الوسطى.

إضافة إلى ذلك، فقد تبين أن هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني وحقوق الإنسان وحرياته الاساسية المرتبطة بها، وان للمؤسسات المجتمع المدني دورا فعالا في حماية الحقوق والحريات العامة.

وأخيرا، لابد من التوقف للقول، أن العراق يمر حاليا بمرحلة بناء أسس المجتمع المدني، لذلك لابد من تطوير مفهوم المجتمع المدني في العراق على أساس تعزيز إحترام القانون والحريات بكافة أشكالها، والعمل على تثقيف المجتمع العراقي بضرورة تبني الثقافة المدنية التي تقوم على أساس احترام الاخر، واحترام القوانين والحريات العامة والخاصة، وكذلك من أجل تنمية المجتمع العراقي على كافة الصعد السياسية والاجتماعية والثقافية، الاقتصادية للوصول إلى دولة مدنية، قائمة على أساس القانون وتعمل على تحقيق الرفاهية والعدالة ونبذ الهويات الفرعية الضيقة، والوصول الى مفهوم للمواطنة يعمل على جمع الشعب العراقي لا تفريقه.

الهوامش والمصادر

(١) هارولد لاسكي، الحرية في الدولة الحديثة، ترجمة رضوان عز الدين، دار النديم، القاهرة، ١٩٥٧، ص١٦.

(٢) محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسة الثقافة القومية (٢٦)، قضايا الفكر العربي (٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٧، ص١١٦.

(٣) سعيد بنسعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الغربي الحديث، في: سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٧٩.

(٤) أمل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية–المواطنة والمجتمع المدني ((العراق نموذجا))، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٣٢)، السنة (١٧)، شباط ٢٠٠٦، ص١٣٤. وينظر كذلك: بدر الدين المطيري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، في: إبراهيم البيومي غانم واخرون، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٨٠٢.

(٥) سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

(٦) أمل هندي الخزعلي، دور المؤسسات المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي، مجلة أوراق عراقية، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، العدد (٣)، بغداد، تموز ٢٠٠٥، ص٣٥.

(٧) ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٦٨.

(٨) عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٠، ص٤٢.

(٩) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٦، ص ص١٩٢-١٩٥.

(*) ولد هيغل في مدينة شتوتغارت عام ١٧٧٠، ثم أنتقل إثر بلوغه للدراسة في جامعة توبنغن البروتستانتية عام ١٧٨٨، ويعد رائد فلسفة التاريخ، ومن اكثر الفلاسفة تأثيرا في الثقافة الغربية، توفي في برلين عام ١٨٣١، ينظر: زوني إيلي ألفا، موسوعة أعلام الفلسفة العرب والاجانب، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص ص٥٦٩-٥٧٣.

(١٠) عامر حسن فياض و د. ناظم عبد الواحد الجاسور، ثالوث المستقبل العربي: الديمقراطية – المجتمع المدني – التنمية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢، ص٦٥.

(١١) المصدر نفسه، ص٦٥.

(١٢) محمود محمد سلمان، الماوردي والاجتماع السياسي دراسة سوسيولوجية – سياسية تحليلية، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠٠١، ص٤٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص٤٣.

(١٤) أمل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية–المواطنة.....، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

(١٥) عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية، ج ٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٣، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٦؛ وينظر كذلك: غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، ط١، مركز دراسات الغد العربي، غزة – فلسطين، ٢٠٠٤، ص٣٨.

(١٦) عبد الرحمن أحمد هيجان، المجتمع المدني: المفهوم والابعاد، في ٢٠٠٣/١٠/٤، بحث منشور على الشبكة الدولية (الانترنيت)، .www.kapl.org.sa/files/14.doc

(١٧) عامر حسن فياض و د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

(١٨) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، ط١، دار المدى للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٣، ص ص ٧٤-٧٤.

(١٩) فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، تقديم د. سعد الدين إبراهيم، من إصدارات مركز أبن خلدون للدراسات الانمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص٥.

(٢٠) غازي لعيبي الشميلاوي، المجتمع المدني .. والدستور، جريدة الإتحاد، السنة (١٣)، العدد (١١٢٠)، بغداد، في الأحد ٢٠٠٥/٩/٢٥، ص٧.

(٢١) دون إي . إيبرلي، بيناء مجتمع من المواطنين المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: هشام عبد الله، ط١، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص٣٤.

(٢٢) حسين علاوي خليفة العاني، مستقبل المجتمع المدني في عراق ما بعد التغيير، دراسات دولية، مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٢٧)، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٥٦.

(٢٣) متروك الفالح، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ٢٠٠٢، ص٢٦.

(٢٤) غالب الشابندر، المجتمع المدني في الاصطلاح إلى الخصائص، مجلة الاسلام والديمقراطية، العدد (٣)، بغداد، ٢٠٠٤، ص٢٣.

(٢٥) غالب الشابندر، مصدر سبق ذكره، ص٢٣ .

(٢٦) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص ص٥-٦.

(٢٧) ستيفن ديلو، المجتمع المدني مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

(٢٨) برهان غليون، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره، من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، بحث منشور على الشبكة الدولية (الانترنيت)، ص١١،

www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=596038-k..

(٢٩) فارس عزيز المدرس، الرؤية الان: دراسة تحليلية لعملية التغير الحضاري وللواقع السياسي المعاصر، دار الكتاب الثقافي للطباعو والنشر والتوزيع، الاردن – اربد، ٢٠٠٥، ص١٣١.

(٣٠) المصدر نفسه، ص١٣١.

(٣١) أحمد أمين، فيض الخاطر... مجموعة أدبية واجتماعية، ج٨، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٥٨، ص١٧.

(٣٢) برهان غليون، مصدر سبق ذكره ، ص١١.

(٣٣) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

(٣٤) منى حمدي حكمت الدلوي، حقوق الإنسان عند مفكري العقد الاجتماعي دراسة تحليلية في فكر هوبز ولوك وروسو، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٥.

(٣٥) جاسم الصغير، مجلة فكر حر، تصدر عن التجمع الثقافي في شارع المتنبي، العدد (صفر)، بغداد، حزيران ٢٠٠٥، ص٩٠.

(٣٦) زياد جهاد حمد البياتي، مفهوم الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٧.

(٣٧) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر: العولمة – صراع الحضارات– العودة إلى الأخلاق – التسامح– الديمقراطية ونظام القيم – الفلسفة والمدينة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٧، ص١٤.

(٣٨) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

(٣٩) جاسم الصغير، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠-٩١ .

(٤٠) مصطفى كامل السيد، مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي، في: سعيد بنسعيد العلوي واخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ص٦٣٤.

(٤١) جون إرنبيرغ، المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين، ترجمة: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط١، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٧٢.

(٤٢) عبد الرحمن أحمد هيجان، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

(٤٣) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

(٤٤) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

(٤٥) ازهار محمد عيلان، المجتمع المدني في الوطن العربي، دراسات دولية، مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٢٧)، بغداد، نيسان، ٢٠٠٥، ص١٤٣.

(٤٦) كريم ابو حلاوة، اشكالية مفهوم المجتمع المدني " النشأة – التطور – التجليات، دار الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٩٨م، ص٨٣.

(٤٧) سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاسلامية المعاصرة (مراجعة منهجية)، في: سعيد بنسعيد العلوي وأخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠١، ص٢٩٢.

(٤٨) احمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٠، بيروت، ص٣٠.

(٤٩) سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٣.

(٥٠) المصدر نفسه، ص٢٩٣.

(٥١) نصر عارف، مفهوم التنمية، بحث منشور على الشبكة الدولية (الانترنيت)، www. IslamOnline.Net

(٥٢) كامل المرياتي، الفكر التنموي ومقاييس التنمية البشرية، مجلة مدارك، مؤسسة مدارك لدراسة اليات الرقي الفكري، العدد (٢)، بغداد، ٢٠٠٦، ص٣٣.

(٥٣) عامر حسن فياض، المجتمع المدني دراسة في إشكالية المفهوم، مجلة مدارك، مؤسسة مدارك لدراسة اليات الرقي الفكري، العدد (١)، بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٣.

(٥٤) المصر نفسه، ص٢٣.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٢٣.

(٥٦) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٣-٦٥.

(٥٧) شمخي جبر، المجتمع المدني والمجتمع المحلي (الأدوار والوظائف)، مجلة مدارك، مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري، العدد (٢)، بغداد، ٢٠٠٧، ص١٨.

(٥٨) غانم محمد صالح، التنمية والتحديث في دول مجلس التعاون الخليجي رؤية نقدية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٢٧)، السنة (١٤)، كانون الثاني ٢٠٠٣، ص١.

(٥٩) حافظ عبد الرحيم، المجتمع المدني والتنمية: أية علاقة؟ بحث منشور على الشبكة الدولية (الانترنيت)

www.afkaronline.org/arabic/archives/sep-oct2006.html12-k.

(٦٠) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص٣٤٤.

(٦١) متروك الفالح، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيرو ت، ٢٠٠٢، ص ٢٩.

جميل هلال، حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني، مداخلة حول ندوة المجتمع المدني، بيروت، تشرين أول ٢٠٠٤، عن الشبكة الدولية (الانترنيت)
.k٥١ – www.zeitoonah.com/pages/medeni.html

(٦٢) صبحي محمد قنوص، ازمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، ط٢، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٠٠.

(٦٣) المصدر نفسه، ص١٠١.

(٦٤) عامر حسن فياض و ناظم عبد الواحد جاسور، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

(٦٥) شبلي العيسمي، العلمانية والدولة الدينية، دار الشؤون الثقافية لعامة وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ط١، ١٩٩٦، ص١٧.

(٦٦) ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ترجمة فاضل جتكر، ج٢، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٥٤٩.

(٦٧) شبلي العيسمي، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(*) والمواطنة عبارة عن توزيع سياسي لأفراد المجتمع على قاعدة الاعتراف بمساواتتهمةجميعا أمام القانون ويتافؤ حقوقهم تجاه الدولة، على نحو لا تمييز فيه بينهم على أساس العرق أو المذهب أو الأصل الاجتماعي، وعلى اساس تحصيل افراد المجتمع لعائدات هذا التوزيع السياسي لهم، فالمواطنة إذن تتجاوز روابط الدم والقرابة إلى الأهتمام بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاته بمعنى أنها تجعل السياسية موضوع مشاركة عامة المواطنين في تقرير ما يخص مصيرهم، ينظر: أمين فرج شريف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية (المجتمع العراقي نموذجا)، رسالة ماجستير (غير مشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين – أربيل، ٢٠٠٦، ص٩.

(٦٨) عبد الله الفلاحي، الخطاب لفلسفي العربي المعاصر بين مشكلة المنهج وإومة الواقع الموضوعي وأثرها في أزمة الرؤية ومواجهة تحديات القران الواحد والعشرين، في الفلسفة والانسان العربي في القرن الحادي والعشرين، أعمال المؤتمر الفلسفي العربي الثاني ١٦-٢٠ أذار ٢٠٠١، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٠٦.

(٦٩) شبلي العيسمي، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(٧٠) منير البعلبكي، المورد قاموس انكليزي – عربي، ط٣٦، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢، ص٨٢٧.

(٧١) راشد الغنوشي، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، بحث منشور على الشبكة الدولية (الانترنيت)، ص ٥٤

hip.lib.iiu.edu.my/ipac20/ipac.jsp?session=12V618176J609.6713&profile=m&page. Arab.

(٧٢) محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، سسلسلة الثقافة القومية (٢٩)، قضايا الفكر العربي (٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٦، ص١٠٩.

(٧٣) فارس عزيز المدرس، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

(٧٤) محمد الحنفي، العلاقة المتبادلة بين العلمانية و الدولة و الدين و المجتمع، ج٢، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، بحث منشور على الشبكة الدولية (الانترنيت)، في ٢ / ٧ / ٢٠٠٦

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=68951

(٧٥) الغنوشي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

(٧٦) شكري الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

(٧٧) حسن توفيق ابراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، في: سعيد بنسعيد واخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة)، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٧٠٧.

(٧٨) فالح عبد الجبار، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١١.

(٧٩) نقلا عن: زياد جهاد حمد البياتي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

(٨٠) راشد الغنوشي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

(٨١) عامر حسن فياض، الديمقراطية والمجتمع المدني، مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، فرع الفكر السياسي، جامعة بغداد، ٢٠٠٤– ٢٠٠٥، ص١١.

(٨٢) رضا الملولي، في الحداثة والتقدم (حوارات فكرية)، ط١، نقوش عربية، تونس، ١٩٩٦، ص٤٣.

(٨٣) راشد الغنوشي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

(٨٤) المصدر نفسه، ص٥٤.

(٨٥) رضا الملولي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

(٨٦) فيصل الشنطاوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ط٢، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص١١.

(٨٧) أبن منظور، لسان العرب ج٢، ط٣، دار إحياء التراث العرب – مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٥٥.

(٨٨) القران الكريم، سورة ال عمران، الاية ١٠٨.

(٨٩) مجدي الدين بن يعقوب الفيروز الأبادي الشيرازي، القاموس المحيط، ج٣، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، د. ت، ص٢٢١.

(٩٠) وجيه عفدو علي، مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان في فكر الأحزاب السياسية الكوردية العراقية المعاصرة، رسالة ماجتسير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٣٨.

(٩١) هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الاساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص١٠٢.

(٩٢) حسن الترابي واخرون، الاسلاميون والمسالة السياسية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٦)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٦٩.

(٩٣) جابر ابراهيم الراوي، حقوق الإنسان وحرياته الاساسية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٩، ص١٦٦؛ وينظر كذلك: رضوان جودت زيادة، مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – بيروت، ٢٠٠٠، ص١٥.

(٩٤) باسيل يوسف، في سبيل حقوق الإنسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٨، ص١٤.

(٩٥) عامر حسن فياض، الديمقراطية والمجتمع المدني، مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير، فرع الفكر السياسي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص١٢.

(٩٦) عبد الجبار أحمد عبد الله، مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣١)، السنة (١٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠٥، ص٩٠.

(*) صدر هذا الإعلان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول عام ١٩٤٨، ويتكون الإعلان من مقدمة وثلاثون مادة وخاتمة، تحدد الحقوق والحريات الأساسية التي يجب ان يتمتع بها كل إنسان على قدم المساواة دون أي تمييز بسبب اللغة أو الدين والعرق أو الجنس، ينظر: إبراهيم حجازين وآخرون، دليل

حقـوق الإنسـان، مركـز عمـان لدراسـات حقـوق الإنسـان، ط١، عمـان، ٢٠٠٣، ص٢٥٧.

(٩٧) حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، ط٢، سلسلة كتب الثقافة القومية (١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص١١٦.

(٩٨) المادة (٢٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(٩٩) رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان تطورها– مضامينها – حمايتها، د.ن، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٢١.

(١٠٠) محمد حلمي، دور المجتمع المدني في النهضة الديموقراطية، الحوار المتمدن – العدد (١٤٩٦)، في ٢١/ ٣ / ٢٠٠٦.

Abstract

Civil Society is considered one of the subjects that has been given great attention by political science generally and political thought particularly. It is one of the common terms used in the general discourse. It is right to say that the concept of Civil Society requires a huge intellectual effort in order to shed light on it for being tackled by so many writers.

The idea of Civil Society is very significant in building concepts such as development, secularism, and human rights.

It is found that Civil Society has various concepts, and it is of a long history which is connected with the western thought as it was introduced in the west.

There is a close relation between Civil Society on the one hand and development, secularism, and human rights and basic liberties on the other hand.